إعداد الدكتورة
مروة قرساس

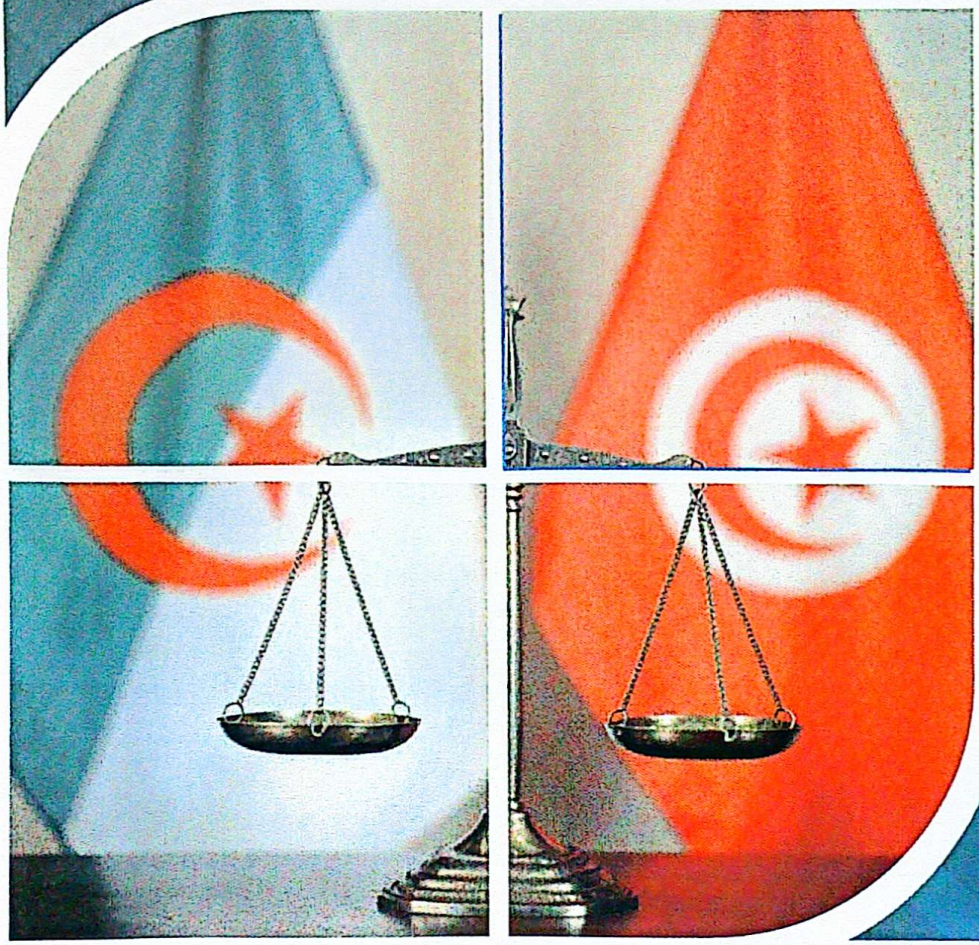

تخصّص : مؤسّسات دستوريّة وإداريّة

الرّقابة التّشريعيّة على ماليّة الدّولة بين النّص والتّطبيق

دراسة مقارنة الجزائر - تونس

دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع
Editions LAIMMA

عنوان الكتاب: الرقابة التشريعية على مالية الدولة بين النص والتطبيق (دراسة مقارنة: الجزائر- تونس)
اسم المؤلف: الدكتورة مروة قرساس
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 150
ISBN: 978-9969-615-68-5
منشورات دار لايمة، 2026
الإيداع القانوني: جانفي -2026

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر
الهاتف النقال: 550.085.725 (0) 213 +
WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2026
يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

فهرس المحتويات

إهـــداء.....5

مقدمة.....7

الفصل الأوّل: الإطار المفاهيمي لمالية الدولة ومجال رقابة البرلمان المسبقة عليها.....9

المبحث الأوّل: التمييز بين مختلف المفاهيم المرتبطة بمالية الدولة والرقابة عليها 10

المطلب الأول: مفهوم قانون المالية 11

الفرع الأول: تعريف قانون المالية 11

الفرع الثاني: مضمون قانون المالية 12

الفرع الثالث: خصائص قانون المالية وأنواعه..... 14

المطلب الثاني: مفهوم الموازنة العامة..... 18

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة 18

الفرع الثاني: خصائص الموازنة العامة..... 20

الفرع الثالث: مراحل الموازنة العامة 21

الفرع الرابع: أهمية الموازنة العامة 22

الفرع الخامس: المبادئ الأساسية للميزانية العامة للدولة..... 23

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة البرلمانية المالية..... 27

الفرع الأول: تعريف الرقابة البرلمانية المالية 28

الفرع الثاني: نشأة الرقابة البرلمانية المالية 29

الفرع الثالث: أهمية الرقابة البرلمانية المالية 36

الفرع الرابع: أهداف الرقابة البرلمانية المالية 37

الفرع الخامس: صور الرقابة البرلمانية المالية 38

أولا. الرقابة البرلمانية السابقة على تنفيذ الميزانية العامة: 39

ثانيا. الرقابة المعاصرة لتنفيذ الميزانية العامة: 39
ثالثا. الرقابة البرلمانية اللاحقة على تنفيذ الميزانية: 40
المبحث الثاني: رقابة البرلمان السابقة لتنفيذ الميزانية..... 41
المطلب الأول: المبادرة والتحضير لمشروع قانون المالية اختصاص محتكر من قبل السلطة التنفيذية 42
الفرع الأول: تقييد المبادرة التشريعية في المجال المالي واحتكارها من قبل الحكومة 42
الفرع الثاني: مرحلة تحضير الميزانية (مشروع قانون المالية) اختصاص منوط بالسلطة التنفيذية 46
المطلب الثاني: إقرار مشروع قانون المالية من قبل البرلمان رخصة للحكومة لتنفيذ الميزانية وفرصة لممارسة مهمته الرقابية 53
الفرع الأول: مصادقة البرلمان الجزائري على قانون المالية..... 54
أولا. دراسة مشروع قانون المالية على مستوى المجلس الشعبي الوطني 54
ثانيا. دراسة مشروع قانون المالية على مستوى مجلس الأمة 58
الفرع الثاني: مصادقة البرلمان التونسي على قانون المالية..... 65
أولا. دراسة مشروع قانون المالية على مستوى اللجنة المختصة: 65
ثانيا. دراسة مشروع قانون المالية في الجلسة العامة والاقتراع عليه: 67
المطلب الثالث: تقييم الرقابة البرلمانية السابقة على الميزانية -العوائق وبدائل التفعيل- 75
الفرع الأول: العوائق التي تحول دون نجاح الرقابة البرلمانية السابقة على تنفيذ الميزانية 75
الفرع الثاني: بدائل تفعيل الرقابة البرلمانية السابقة على الميزانية. 79
الفصل الثاني: الرقابة البرلمانية بعد إصدار قانون المالية 81
المبحث الأول: الرقابة البرلمانية المرافقة (الموازية) لتنفيذ الميزانية..... 82
المطلب الأول: التقنيات المعتمدة في الرقابة الموازية في الجزائر 82
الفرع الأول: الرقابة من خلال قانون المالية التصحيحي 83

الفرع الثاني: الرقابة من خلال إعادة توزيع الاعتمادات 88
الفرع الثالث: عدم تمكين البرلمان من الرقابة على حسابات التخصيص الخاص 91
المطلب الثاني: التقنيات المعتمدة في الرقابة المرافقة في تونس 94
الفرع الأول: الرقابة من خلال قانون المالية التعديلي 96
الفرع الثاني: الرقابة على إعادة توزيع الاعتمادات 97
الفرع الثالث: الحسابات الخاصة في القانون التونسي 99
المطلب الثالث: تقييم الرقابة البرلمانية المرافقة لتنفيذ الميزانية – العوائق وبدائل التفعيل-
..... 101
الفرع الأول: عوائق الرقابة البرلمانية المرافقة لتنفيذ الميزانية 101
الفرع الثاني: بدائل تفعيل الرقابة البرلمانية المرافقة لتنفيذ الميزانية 103
المطلب الأول: الرقابة اللاحقة من خلال قانون ضبط الميزانية الجزائري 105
الفرع الأول: مراحل إعداد واعتماد قانون تسوية الميزانية 110
أولا. تحضير مشروع قانون تسوية الميزانية: 110
ثانيا. تقديم مشروع قانون تسوية الميزانية إلى البرلمان: 112
الفرع الثاني. مؤشرات إصلاح نظام الرقابة البرلمانية اللاحقة في القانون رقم 18-15
والاتجاه نحو حوكمتها 114
المطلب الثاني: الرقابة اللاحقة من خلال قانون غلق الميزانية التونسي 119
الفرع الأول: إعداد الحساب الختامي التونسي 120
الفرع الثاني: المصادقة على مشروع قانون غلق الميزانية 122
المطلب الثالث: تقييم الرقابة البرلمانية اللاحقة على الميزانية –العوائق وبدائل التفعيل-
..... 125
الفرع الأول: عوائق الرقابة البرلمانية اللاحقة على تنفيذ الميزانية 126
الفرع الثاني: بدائل تفعيل الرقابة البرلمانية اللاحقة على ميزانية الدولة 128

الخاتمة 131
قائمة المصادر والمراجع 133
الملاحق 143
فهرس المحتويات 147

هذا الكتاب

تسعى هذه الدّراسة إلى تبيان الإطار القانوني والمؤسّساتي للرّقابة التّشريعيّة على ماليّة الدّولة في كلٍّ من الجزائر وتونس، مع تحليل مدى فعاليّة هذه الرّقابة في الواقع العملي، والوقوف على أسباب الفجوة بين النّصوص والتّطبيق. وتنطلق من فرضيّة مفادها أنّ الرّقابة البرلمانيّة رغم وضوحها الدّستوري والقانوني، تظلّ محدودة الأثر بسبب عوامل بنيويّة وسياسيّة وإجرائيّة .

اعتمد البحث منهجاً مقارناً بين النّظامين القانونيّين، بالاستناد إلى الدّساتير، قوانين الماليّة، و قوانين ضبط الميزانيّة ، إضافة إلى تحليل القوانين العضويّة المنظّمة العلاقة بين الحكومة و البرلمان

وتبين أنّ كلا البلدين يوفران نصوصاً متقدّمة تمنح البرلمان صلاحيّات واسعة في اعتماد الميزانيّة ومراقبة تنفيذها عبر قانون ضبط الميزانيّة وتقارير الأجهزة الرّقابيّة. غير أنّ التّطبيق يختلف بوضوح؛ ففي الجزائر تبقى الرّقابة ضعيفة بسبب تأخّر مناقشة قوانين الضّبط، وهيمنة السّلطة التّنفيذية على الدّورة الماليّة. أما في تونس، فقد عزّزت التّحوّلات السّياسيّة بعد 2011 دور البرلمان ومحكمة المحاسبات، ممّا رفع مستوى الشفافيّة ونشر التّقارير، رغم استمرار تحدّيات التّنفيذ والاضطراب السّياسي. وتخلص الدّراسة إلى أن فعاليّة الرّقابة التّشريعيّة ترتبط بمدى توازن السّلطات وشفافيّة الماليّة العموميّة، أكثر ممّا ترتبط بوفرة النّصوص القانونيّة ذاتها، مما يجعل الإصلاح المؤسّسي وتعزيز استقلالية الرّقابة شرطاً لضمان حوكمة ماليّة فعّالة في البلدين .

الكلمات المفتاحيّة: الرّقابة التّشريعيّة- ماليّة الدّولة - التّشريع الجزائري - التّشريع التّونسي .

ISBN: 978-9969-615-68-5

9 789969 615685 1/166

إمسح هذا الرّابط للاطلاع على الفهرس

القليعة - تيبازة

024 280 771

0550 085 725

WWW.NLLIBRAIRIE.COM